مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: ضمان جودة التعليم العالي في سورية ومواءمته مع احتياجات مجتمع المستفيدين في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) (دراسة حالة برنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين)
اسم الكاتب: د. شيراز طرابلسية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4652
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

ضمان جودة التعليم العالي في سورية ومواءمته مع احتياجات مجتمع المستفيدين في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS)

(دراسة حالة برنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين)

الدكتورة شيراز طرابلسية*

(تاريخ الإيداع 28 / 1 / 2015. قُبِل للنشر في 22 / 3 / 2015)

□ ملخّص □

تشهد منظومة التعليم العالي في سورية نمواً مطرداً وفقاً لمؤشرات عديدة في مقدمتها ازدياد الطلب على التعليم العالي كماً نتيجة للزيادة السكانية والإقبال الاجتماعي المتزايد على التعليم، ونوعاً نتيجة للحاجة المتزايدة إلى مواكبة حركة النمو العالمية التي تجتاح المجتمعات كافة، في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ذلك هدف البحث إلى التحقق من جودة مخرجات التعليم العالي في البرامج التعليمية لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين في إطار المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) المتعلقة بالمعارف والفهم والمهارات المهنية والعملية، وذلك لضمان مواءمتها مع احتياجات مجتمع المستفيدين منها.

وقد دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة فيما يتعلق بمهارات المعرفة والفهم، والمهارات المهنية والعملية، لخريجي برنامج المصارف والتمويل، وبين المهارات التي يحتاجها أرباب العمل.

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة _ مجتمع المستفيدين _ المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية.

* مدرس _ قسم إدارة الأعمال_ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

Quality Assurance of Higher Education in Syria And its Convenience with the Needs of Beneficiaries Community In the light of the National Academy Reference Standards (NARS)

(Case study on Banking and Financing Program of Faculty of Economy in Tishreen University)

Dr. Shiraz Traboulsie*

(Received 28 / 1 / 2015. Accepted 22/ 3 / 2015)

□ ABSTRACT □

The System of Higher Education in Syria witnesses a constant development according to numerous indictors ahead of which is the increased demand towards higher education quantitatively in result of population increase and the increasing social interest in learning, and qualitatively due to the increasing need for keeping pace with the international growth process that invades all the societies in the scientific, cultural, economical and social domains.

Accordingly, this research aimed at the affirmation of the higher education output quality in the curriculums of Faculty of Economy in Tishreen University within the framework of the National Academy Reference Standards (NARS) related to the professional and practical knowledge, understanding and skills, in a way that assures its convenience with the needs of beneficiaries community thereof.

The results have shown the existence of indicative differences between the professional and practical knowledge, understanding and skills acquired by the graduates of Banking and Financing Program and those skills needed by Employers.

Key Words: Quality Assurance - Beneficiaries Community - National Academy Reference Standards .

***Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria .**

مقدمة:

استمرت منظومة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات الأخيرة بتأدية مهمتها في تأمين فرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد وتوليد المعرفة ونقلها ونشرها. وقد شهدت هذه الفترة ولادة العديد من الظواهر كالتوسع الكمي بسبب الطلب المتزايد، والتنوع في الاختصاصات والأنماط وازدياد استخدام التقنيات الحديثة والحوسبة، كما شهد القطر تطورات وتحولات اقتصادية هامة أبعدته عن نموذج الاقتصاد الاشتراكي الذي كان سائداً منذ بداية الستينات، ليتحول لمزيجاً من اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط منذ التسعينات إلى أن تم حسم الخيار مؤخراً باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي حيث تمثل المرحلة الحالية الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السوري مرحلة حرجة لكل من صناع القرار وقطاع الأعمال[1]، وهي تطرح نوعاً جديداً من القضايا والتحديات ومن ضمنها ما يتعلق بتجاوبية التعليم العالي لمتطلبات هكذا تحول، ومدى تفاعله مع القضية الرئيسية المتمثلة بتنافسية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها.

إذن ومما لا يقبل الشك إن هناك ارتباطاً عضوياً بين جودة التعليم الذي يتلقاه الخريج ومواءمة هذا التعليم لسوق العمل فالجودة والمواءمة يسيران جنباً إلى جنب في مسيرة التعليم العالي، وهذا ما جعل هاتين القضيتين في مقدمة التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي في سورية.

في الحقيقة تعد إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بقطاعاته الخاصة والعامة أحد الهموم الرئيسية التي تواجه منظومة التعليم العالي في جميع الدول العربية، فبعد أن كانت مؤسسات وشركات هذه الدول تتلهف للحصول على مخرجات التعليم العالي في العقود الماضية، بات يؤخذ على مؤسسات التعليم العالي عدم مواءمة مخرجاتها لاحتياجات مجتمع المستفيدين. ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها خلو المحصلات التعليمية الفعلية للخريجين من المهارات الحديثة المطلوبة في سوق العمل، وهذا ما دفع بحكومات تلك الدول إلى وضع أنظمة متكاملة لضمان جودة التعليم العالي[2] ومنها الجمهورية العربية السورية.

وانطلاقا من هنا جاء اختيار البحث كمحاولة لتقديم مجموعة من المقترحات والتي ستعمل في حال تم الأخذ بها على إيجاد منظومة تعليم عالي قادرة على الوفاء باحتياجات ومتطلبات مجتمع المستفيدين.

مشكلة البحث:

من خلال الدراسة الاستطلاعية والتجربة الميدانية تبين أن هناك بعض جوانب القصور في منظومة التعليم العالي فيما يتعلق بعدم قدرتها على المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات المجتمع، بناء على ذلك فان مشكلة البحث تركزت بشكل أساسي على معالجة هذه الظواهر وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي الخطوات المتخذة في سبيل تفعيل نظام ضمان جودة لتعليم العالي في الجمهورية العربية السورية؟
2. ما مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي من برنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد من جامعة تشرين في الجمهورية العربية السورية لاحتياجات أرباب العمل في ضوء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها:

لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات التي يتمتع بها خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين المهارات التي يحتاجها أرباب العمل في السوق المحلي.

تم اختبار تلك الفرضية من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

1. لا توجد فروق ذات دلالة بين المعارف والفهم التي يتمتع بها خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، وبين المعارف والفهم التي يحتاجها سوق العمل المحلي.

2. لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات المهنية والعملية التي يتمتع بها خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، وبين المهارات المهنية والعملية التي يحتاجها سوق العمل المحلي.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد برامج التعليم العالي في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين والذي يعد رافداً أساسياً لقطاعات أعمال هامة في سوق العمل، وعليه فان البحث يهدف إلى:

1. تبيان واقع نظام ضمان جودة التعليم العالي في إطار الخطوات المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.
2. تحديد مدى مواءمة مخرجات برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين لاحتياجات أرباب العمل كإحدى جهات المجتمع المحلي المستفيد من تلك المخرجات.
3. تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات في اطار النتائج التي تم التوصل اليها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على أهم ما كتب في مجال ضمان جودة التعليم العالي وكذلك لتحليل البيانات المستخرجة من واقع الدراسة الميدانية لمدى مواءمة جودة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات مجتمع المستفيدين.

حدود البحث:

1. تم تحديد مجتمع المستفيدين بأرباب عمل البنوك وشركات التأمين العامة والخاصة في محافظة اللاذقية، حيث تم استقصاء آرائهم حول مجموعة المهارات والمعارف والمتمثلة بالمعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية المتوفرة في خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين السورية الحكومية للعام 2014.

2. تم أخذ عينة عشوائية من الإداريين (أرباب العمل) في جميع المستويات بلغت /200 إداري/ وزعت عليها استبانه البحث، وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل /192/ استبانه وبنسبة /96%/ ولاختبار صدق الاستبيان تم حساب الاتساق الداخلي باستخدام مقياس معامل كرونباخ ألفاCronbach's Alpha وكانت قيمة ألفا /0.75/ وتعد درجة جيدة وهذا يعني أن الاستبانه مقبولة وتحقق أهداف البحث.

3. تم الاقتصار على اختبار مدى مواءمة كل من المعرفة والفهم والمهارات المهنية والعملية لخريجي، برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين، لاحتياجات أرباب العمل دون التعرض لبقية المهارات نظرا لقدرة أرباب العمل على تحديدها بدقة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (ياسر، 2012)[3]**

تركزت مشكلة الدراسة على ضعف المخرجات التعليمية لطلاب التعليم العالي في الوطن العربي، لذلك هدفت إلى التعرف على أثر تحديث معايير ضمان جودة التعليم العالي في تطوير أنظمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي وكذلك ابتكار وسائل وطرق تضمن تحديث وتطوير أنظمة ومخرجات التعليم العالي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لمعالجة أهم المشاكل التي توصلت إليها والتي كان أهمها: الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، تنفيذ عملية تقويم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت عل أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج تتواكب ومتطلبات التنمية وحاجات المجتمع.

●دراسة (عاقلي، 2012)[4]

تركزت مشكلة الدراسة على التعرف على واقع التعليم العالي العربي ومدى مواءمة مخرجاته لحاجات المجتمع وسوق العمل في البلدان العربية وكذلك بالتعرف على صعوبات تطبيق إدارة الجودة في التعليم العالي العربي.

تم التوصل إلى نتائج تركزت بشكل أساسي بانخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والمتمثلة بتدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية للطلاب، الاعتماد على الأنظمة البيروقراطية في إدارة وضمان الجودة، الاقتباس المباشر من الأنظمة الموضوعة لبلدان أو منظمات أجنبية والنقل عنها بدون الاهتمام الجدي باستنباط الأطر والقواعد الخاصة بالمنطقة العربية والملائم لها.

أما التوصيات فقد تركزت بشكل رئيسي بضرورة تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي القائمة في البلدان العربية وتشجيع إنشاء هذه الهيئات في البلدان التي لم يسبق لها إنشاؤها، الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي وكذلك دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من المتخرجين في الاختصاصات المختلفة وبناء آلية للتعرف على احتياجاته لاستيعابها في خطط التعليم العالي.

●دراسة (حسون، 2012)[5]

تركزت مشكلة البحث في إمكانية بناء معايير محلية مشتقة من واقع الهيئة التعليمية في جامعة بابل، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد آلية بناء معايير ضمان الجودة واعتماد الأكاديمي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل والجهات المستفيدة وخصائص وآلية توزين المعايير والمؤشرات لقياس وتقويم الأداء للمنظمة التعليمية وفق أنشطتها التعليمية وبالتالي تحديد جودة المنتج التعليمي.

تم التوصل بنهاية الدراسة إلى ضرورة:

وضع معايير محلية لتقييم أداء المنظمة التعليمية (جامعة بابل)، وضع أوزان للمؤشرات الخاصة بالأداء تنسجم مع واقع الهيئة التعليمية في جامعة بابل وكذلك ساعدت النتائج على تحديد الإخفاقات والعقبات التي تواجه التحسين المستمر.

مصطلحات البحث:

ضمان الجودة Quality Assurance[6]: هي الوسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية، قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قومياً أم عالمياً، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية تعد ملائمة وتستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات.

التعليم المرتكز على المعايير Standard-based education[7]: أسلوب معترف به لإدارة البرامج الأكاديمية وفق نهج يتم فيه تسيير العملية التعليمية والأنشطة المرافقة لها بما يضمن تحقيق محصلات تعليمية متناغمة مع معايير مرجعية أكاديمية وطنية موضوعة بعناية ووضوح. يقدم هذا الأسلوب من التعليم خارطة طريق ممعيرة تبين للمدرسين وللطلاب وأرباب العمل ما يحتاجون معرفته أو فعله من أجل تحقيق توقعاتهم.

مجتمع المستفيدين Stakeholders[8]: المجموعات التي لديها اهتمام مبرر بالبرامج والأنشطة التعليمية للمؤسسة، من حيث جودة التعليم ومعاييره. وكأمثلة على مجتمع المستفيدين: الطلاب الراغبين بالالتحاق بالجامعات، الطلاب الحاليون، الخريجون، أعضاء الهيئة التعليمية، المجالس الجامعية، أرباب العمل، الجهات المسؤولة عن التمويل ونقابات العمل....

المحصلات التعليمية المستهدفة Intended Learning Outcomes[9]: هي المعرفة والفهم والمهارات التي تنشد المؤسسة التعليمية أن يكتسبها الطلاب من وراء مناهجها المقررة عند إكمالهم للبرنامج، والتي ترتبط برسالتها وتعكس استخدام معايير مرجعية على مستوى ملائم. يعبر عن هذه المحصلات بصيغة نتائج وليس على شكل منهج تعليمي يكتب بالصيغة التقليدية.

المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية National Academic Reference Standards[10]: تشير إلى مستوى أدنى من المتطلبات المعرفية والمهاراتية التي يجب على المؤسسات التعليمية الوطنية كافة أن تحققها من خلال برامجها التعليمية لكي تضمن أن الخريج قد اكتسب حد أدنى من المعرفة والمهارات بما يتفق مع السياسة الوطنية للتعليم العالي، ويمكن تحديدها بما يلي:

1. **المعرفة والفهم Knowledge and Understanding**: ويقصد بها ما يجب أن يكتسبه الطالب من معرفة وفهم للمبادئ والحقائق والنظريات والمفاهيم والقوانين والتقنيات ذات الصلة بمجال التخصص. ويضم المجال المعرفي أشكال النشاط الفكري لدى الإنسان وخاصة العمليات العقلية أو الذهنية التي يقوم بها الطالب كالحفظ والفهم.
2. **المهارات الذهنية Intellectual Skills**: تلك المهارات التي يسعى البرنامج إلى تنميتها لدى الطالب مثل: التحليل، القدرة على الاختيار بين بدائل أو خيارات مختلفة، المناقشة، الاستنتاج، القدرة على الابتكار والتفكير الخلاق والتعرف على المشكلات وإيجاد حلول لها.
3. **المهارات المهنية والعملية Professional and Practical Skills**: تلك المهارات التي تمكن الطالب من تحويل المعارف الأكاديمية المكتسبة إلى تطبيقات عملية. وكأمثلة على هذه المهارات: القدرة على تشخيص مرض، كتابة وصفة دواء، إدارة الموارد المالية، انجاز تصميم هندسي وتصميم برمجة وغيرها.
4. **المهارات العامة القابلة للانتقال General Transferable Skills**: وهي مهارات عامة لا علاقة لها بالتخصص كالمهارات الحسابية ومهارات التواصل ومهارات الإدارة ومهارات العمل بالفريق وغيرها.

التجربة السورية في مجال ضمان جودة التعليم العالي:

استدعى التطور الكمي الحاصل في التعليم العالي مزيداً من الاهتمام بمستوى جودة وكفاية التعليم، وقد زاد في هذا الاهتمام عوامل خارجية أخرى من أهمها:

- تزايد أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة.
- التفعيل الملحوظ لاتفاقيات التعاون ببين المؤسسات التعليم العالي المحلية والعالمية، والاتجاه المتزايد لإقامة برامج عالمية مشتركة.
- الانفتاح المتزايد في ساحة التعليم العالي العالمية وتزايد التنافس الدولي بين الجامعات ومؤسسات التعليم لجذب الطلاب.

ولعلّ موضوع ضمان الجودة والاعتماد على مستوى البلاد العربية يعد من أقدم الملفات التي وضعت ولا زالت موضوعة على طاولة مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية.

لقد بدأ الملف يأخذ أبعاده الهامة بدءً من عام 2002 في القاهرة ومروراً بعام 2004 في دمشق و2006 في صنعاء و2008 في الكويت و2010 في بيروت و2012 في البحرين، هذا بالإضافة إلى ما تم التوصية به في مؤتمر اليونسكو ببيروت عام 1998. وقد انطلق هذا الحراك من القناعة الشاملة بأن ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية إنما يعدُّ الطريق الأساسية المؤدية إلى تحسين التنافسية للخريجين في سوق العمل العربي والعالمي، كما أن إحداث الهيئة العربية لضمان الجودة والاعتماد يعدُّ الهدف الأسمى ضمن هذا الهدف.

ولقد عملت سورية في لجنة متابعة توصيات مؤتمري القاهرة عام2002 ودمشق عام 2004 التي تضمنت التوصية إلى جميع الدول العربية بضرورة إنشاء بنى وهيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد، بالإضافة إلى الدعوة إلى إنشاء هيئة عربية لضمان الجودة والاعتماد.

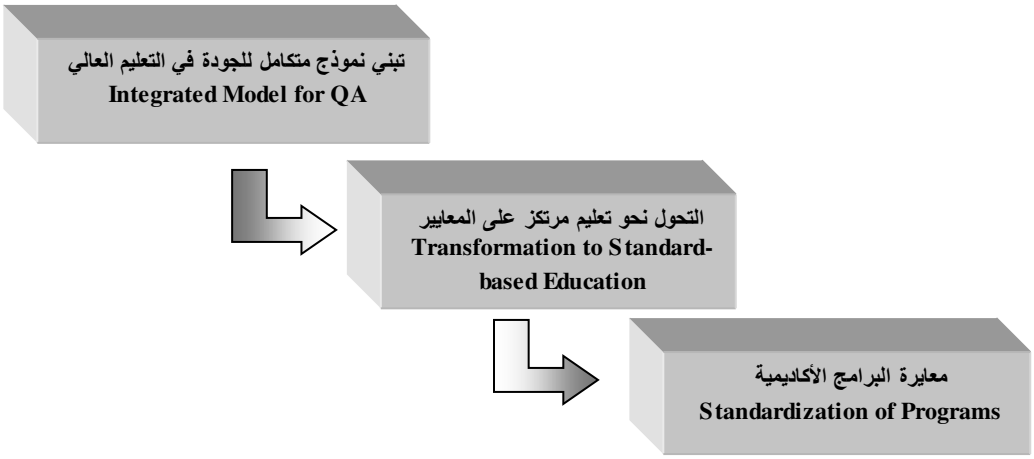
لقد أنشأ عدد من الدول العربية (على رأسها الأردن ومصر) هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد وقطعت معظمها أشواطاً لا بأس بها في إقامتها، أو إقامة بديل لها، كما هو الحال في سورية،حيث تمت بلورة نظام ضمان الجودة ويسير موضوع إقامة الهيئة الوطنية قدماً في طريقه.

الخطوات المتخذة في مجال تحسين جودة التعليم العالي:

1- اعتمد مجلس التعليم العالي إطار عمل لتقويم الأداء وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السورية حيث تم تأليف لجنة دائمة في وزارة التعليم العالي باسم اللجنة العليا للجودة والاعتماد تقع مهمتها فيما يلي:

- اعتماد دليل التقويم الذاتي المستمر في الجامعات السورية والمؤلف من جزأين رئيسيين[11]:
  - الجزء الأول: يغطي إجراءات التقويم الذاتي على مستوى الكليات.
  - الجزء الثاني: يغطي إجراءات التقويم الذاتي على مستوى الجامعات.
- إنشاء نظام لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة تكون مهمته القيام بالتدقيق الخارجي للجودة واعتماد معايير الجودة والتميز الأكاديمي وقواعد الاعتراف والاعتماد الحكومي للشهادات.
- اقتراح الهيكلية التنظيمية المناسبة لإقامة هيئة وطنية للجودة والاعتمادية وتحديد تبعيتها الإدارية.

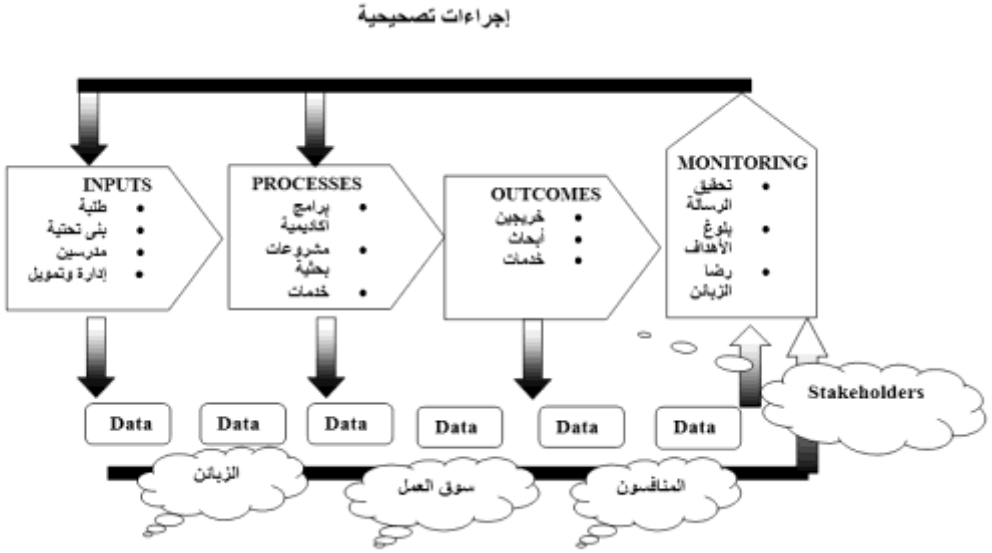
2- عملت اللجنة العليا على تطوير نظام لضمان الجودة في الجامعات الحكومية باعتماد منهجية عمل تفاعلية مع الجامعات، وبالتعاون مع خبراء من المجلس الثقافي البريطاني، وقطعت أشواطاً مهمة في ترسيخ الإطار العام لهذا النظام القائم على الأسس التالية والمبينة في الشكل التالي[12]:



شكل رقم (1) الإطار الوطني للنهوض بجودة التعليم العالي

المصدر: وزارة التعليم العالي السورية، مديرية التقويم والاعتماد 2012-2011.

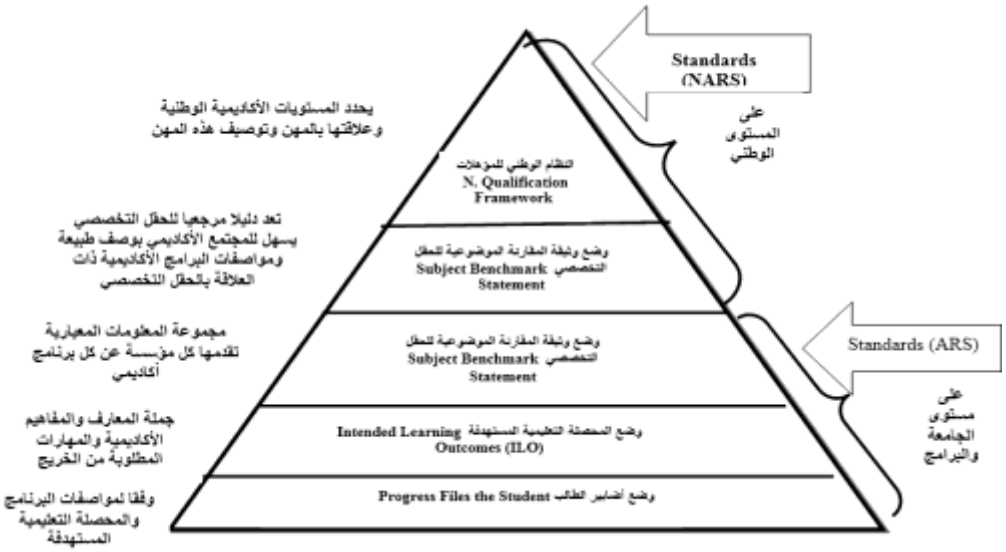
3- قامت كل جامعة بوضع رؤيتها ورسالتها المعلنة وأهدافها الإستراتيجية وتبنت خطة إستراتيجية لبناء نظام الجودة لديها وتحسين جودة وكفاية العملية التدريسية ومستوى الخريجين معتمدة في ذلك على الهيكلية التالية [13]:



شكل رقم (2) نحو نموذج متكامل لضمان الجودة في التعليم

المصدر: وزارة التعليم العالي السورية، مديرية التقويم والاعتماد 2012-2011.

4- وعلى مستوى معيرة البرامج والمناهج أطلقت الوزارة برنامجاً وطنياً لبناء المعايير الوطنية الأكاديمية المرجعية National Academic Reference Standards (NARS) للتخصصات المختلفة، رافق هذا البرنامج برامج فرعية في الجامعات لبناء معاييرها الأكاديمية المرجعية Academic Reference Standards (ARS) متخذة من المعايير الوطنية أساساً مرجعياً للمقارنة Benchmark، ولتتمكن لاحقاً من إعادة توصيف برامجها وبناء مناهجها وفق هذه المعايير [14]. والشكل التالي يوضح المقصود بذلك:



شكل رقم (3) هرمية التحول نحو المعايير

المصدر: وزارة التعليم العالي السورية، مديرية التقويم والاعتماد 2012-2011.

5- تم وضع قواعد الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة بهدف ضمان جودة مخرجات تلك الجامعات حيث تضمنت هذه القواعد التي صدرت بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم /31/ تاريخ 2007/11/29 [15].

6- أما على صعيد المأسسة Institutionalization المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد على مستوى الوزارة أو الجامعات فقد تم حتى الآن إنجاز الخطوات التالية [16]:

أ- تأسيس مديرية "التقويم والاعتماد" في وزارة التعليم العالي لتكون بمثابة ذراع تنفيذي للجنة العليا للجودة والاعتماد، وقد تصدت هذه المديرية من ضمن مهامها إلى مسألة ضمان الجودة للشهادات القادمة من خارج سورية (العابرة للحدود) من خلال الإشراف على الامتحان الوطني لحملة الشهادات غير السورية في العلوم الطبية وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالجامعات غير السورية المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي (أكثر من 5000 جامعة عربية وأجنبية) ونشرها ورقياً والكترونياً بشكل قرص مضغوط CD وعلى الموقع الالكتروني للوزارة www.mhe.gov.sy وتعميمها بما يمكّن الطلبة الدارسين خارج القطر وجميع الجهات المعنية من الاستفادة منها.

ب- تشكيل لجنة اعتماد خاصة بالجامعات الخاصة تحت اسم "اللجنة الفنية للجامعات الخاصة" بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم 224 تاريخ 2008/9/10، ومهمتها:

1- اقتراح الاعتماد العام أو الخاص أو زيادة الطاقة الاستيعابية.

2- مراقبة أداء الجامعات الخاصة والتزامها بقواعد الاعتماد والقوانين والأنظمة النافذة.

3- التحقق من صحة المخالفات المنسوبة للجامعة واقتراح العقوبة اللازمة وفق لائحة الجزاءات.

4- اقتراح الموافقة أو عدمها بإحداث اختصاصات جديدة.

5- دراسة القضايا التي تحال إليها من مجلس التعليم العالي.

6- اقتراح تعديل قواعد الاعتماد في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي وبما تمليه التطورات العلمية الجديدة.

ت- إحداث "مركز ضمان الجودة" في كل جامعة بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم 67 تاريخ 2008/2/11 ليتولى كل مركز عملية إدارة نظام ضمان الجودة في جامعته وتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد في الجامعة والمجتمع.
- المشاركة الفعالة في رسم السياسات والخطط الجامعية بما يتوافق مع سياسة الجامعة في مجال الجودة .
- دعم ومساندة الإدارات الجامعية في مجال ضمان الجودة.

ث- إنجاز الدراسة الخاصة بإقامة كيان مؤسساتي خاص باسم "الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي" يتمتع بالاستقلالية التامة، تهدف هذه الهيئة إلى: تطوير التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية وتحسين نوعيته وضمان جودته في المؤسسات التعليمية السورية، من خلال التأكد من مطابقة الأنظمة الدراسية والبرامج التعليمية وأعضاء الهيئة التعليمية والموارد التعليمية وتقنيات التعليم وأنماط وأساليب الإدارة في تلك المؤسسات للمعايير والشروط المحددة للوصول إلى أعلى مستويات الكفاية والتميز والارتقاء بمستوى الخريجين والمساهمات البحثية والمعرفية إلى المستويات العالمية المتعارف عليها في إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية، كما تسعى إلى جانب ذلك لبلوغ القيم والغايات والأهداف الإستراتيجية التالية:

- اكتساب ثقة المجتمع في كفاية الأداء وضمان الجودة والتطوير المستمر لمؤسسات ونظم وبرامج التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.
- توافق رسالة الهيئة وأهدافها المعلنة مع المعايير والمواصفات المحلية والإقليمية والدولية.

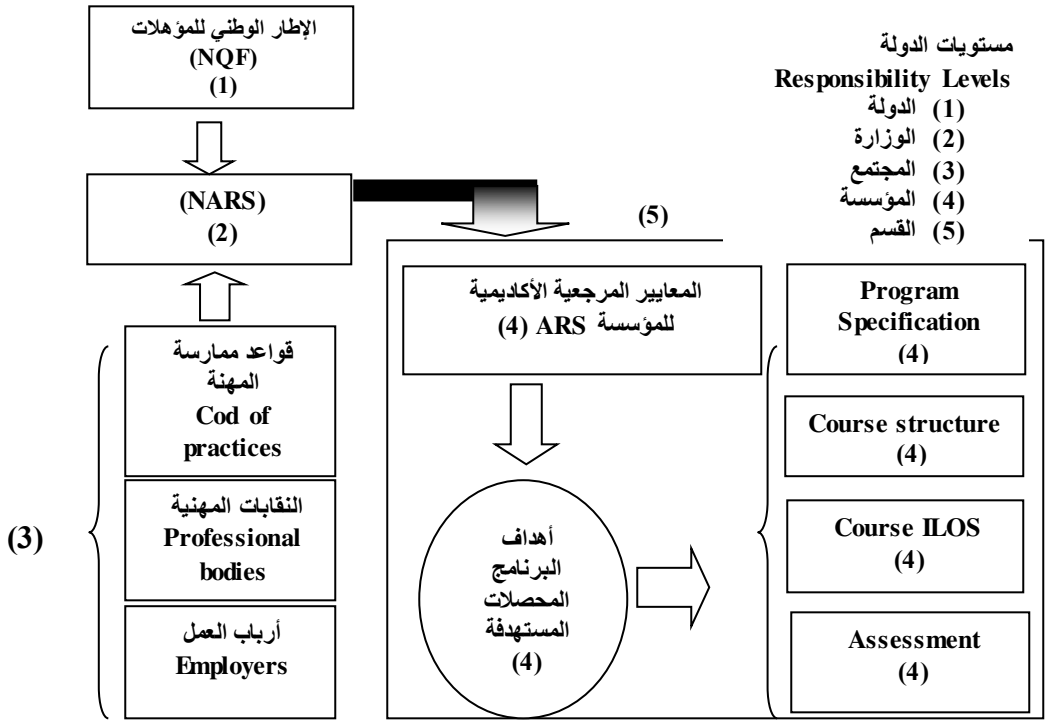
- الاعتماد على كفاءات متميزة ونظم وآليات قياس معترف بها عالميا تضمن لهذه المؤسسات قدرات تنافسية عالية.
- إزكاء مبدأ المشاركة المجتمعية لجميع الجهات المعنية بمخرجات التعليم العالي (النقابات_ الجمعيات الأهلية المهتمة بالتعليم_ المنظمات الشعبية_ المؤسسات الاقتصادية....) بهدف المشاركة في الرقابة ودعم مناخ الجودة.
- تبني النظام التعليمي للسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- إعلاء قيم التميز والقدرة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

هذا وقد تمت الموافقة من حيث المبدأ على إقامة هذه الهيئة، وبانتظار استكمال إجراءات صدور التشريعات الخاصة بهذه الهيئة من الجهات المختصة.

ج-إنجاز مشروع إقامة "المركز الوطني للتقويم والقياس في التعليم العالي " National Center for Evaluation & Assessment in Higher Education ليكون بمثابة مركز تميز Center of Excellence للبحوث والدراسات حول كل ما يحتاجه التعليم العالي في مجال القياس والتقويم وسياسات القبول ...الخ. يهدف هذا المركز إلى التأسيس لنموذج وطني لقياس جودة محصلات التعليم للعمليات والبرامج التعليمية في منظومة التعليم العالي السوري، وإرساء منهجية شفافة وموثوقة لإجراء امتحانات وطنية ذات أهداف وآليات واضحة ومعلنة (امتحانات قبول – امتحانات سبر وتقييم ....الخ)، هذا وقد حظي هذا المشروع بموافقة على الدعم الفني والمالي من منظمة اليونسكو.

7- أما فيما يتعلق ببناء القدرات ونشر ثقافة الجودة وترسيخها في الجامعات فقد تم إقامة العديد من البرامج والفعاليات ضمن هذا السياق (برامج تدريبية – ندوات – ورشات عمل – مؤتمرات علمية ....الخ) على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وبتشاركية وتعاون فعال مع العديد من الجهات الوطنية والعربية والعالمية (هيئات الاعتماد النظيرة في بعض الدول العربية – المنظمات الدولية المختصة وعلى رأسها المجلس الثقافي البريطاني ومنظمة التبادل الأكاديمي الألمانية DAAD – برامج التعاون المعقودة مع الاتحاد الأوربي كبرنامج Tempus وبرنامج تطوير التعليم العالي في سورية UHES ...الخ)

8-تم صياغة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية للقطاعات الأكاديمية الخمس عشرة والتي تشكل فضاء التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية، والشكل التالي رقم (4) [17] يبين الإطار المفهومي الوظيفي المحدد للعلاقة بين القطاع الأكاديمي ومستويات المسؤولية بدء" من المستوى الوطني (الدولة) الممثل بالإطار الوطني للمؤهلات (National Qualification Framework) (NQF)، مرورا بالمستوى القطاعي الاقتصادي/المجتمعي المتعلق بالقطاع الأكاديمي والممثل بالنقابات المهنية وأرباب العمل، وانتهاء" بالمستوى المؤسساتي والبرامجي. كما يدل على الجهات المرجعية التي تم الاستناد إليها في تطوير المعايير المرجعية الوطنية للقطاع الأكاديمي.



شكل رقم (4) الإطار المفهومي للمعايير الأكاديمية

المصدر: وزارة التعليم العالي السورية، مديرية التقويم والاعتماد الأكاديمي 2012_2011.

من الأشكال رقم (2) و(3) و(4) يتوضح ضرورة الاندماج التام مع مجتمع المستفيدين عند الإعداد لأي قطاع أكاديمي والتكييف التام مع احتياجاته.

النتائج والمناقشة:

اختبار الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة بين المعارف والفهم التي يتمتع بها خريجو برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين المعارف والفهم التي يحتاجها سوق العمل المحلي"

جدول رقم (1): متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالمعارف والفم

		يعرف الخريج النظريات الأساسية في المالية وآليات تطبيقها	يعرف الخريج الإطار العام الناظم لآلية عمل الأسواق والمؤسسات المالية	يعرف الخريج أساسيات اتخاذ القرارات الاستثمارية	يعرف الخريج أساسيات العمل المصرفي	يعرف الخريج مبادئ تحليل وإدارة المخاطر	يعرف الخريج أسس الرقابة المالية والمصرفية.	يعرف الخريج أسس الرقابة المالية والمصرفية.
N	Valid	192	192	192	192	192	192	192
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		1.06	1.06	2.01	2.06	1.83	2.02	2.00

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية spss.

جدول رقم (2): المتوسط الحسابي الإجمالي والانحراف المعياري لإجمالي العبارات

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
1الفرضية	192	1.7180	.12181	.00879

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية spss.

جدول رقم(3): اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Test						
	Test Value = 4					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
1الفرضية	-259.583-	191	.000	-2.28199-	-2.2993-	-2.2647-

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية spss.

يتضح من الجدول رقم (2) انخفاض المتوسط الحسابي لإجمالي مهارات المعارف والفهم للعينة المدروسة عن المستوى المطلوب /4/.

وبما أن مستوى المعنوية المحسوب (0.00) هو أصغر من مستوى المعنوية المستخدم (0.05) كما هو موضح في الجدول رقم (3)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات المهنية والعملية التي يتمتع بها خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين المهارات المهنية والعملية التي يحتاجها سوق العمل المحلي.

جدول رقم (4): متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالمعارف والفهم

		يستطيع الخريج تفسير وتحليل البيانات المالية للشركة	يستطيع الخريج إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.	يستطيع الخريج تحليل المخاطر والتنبؤ بها.	يستطيع الخريج اختيار الأساليب الملاءمة للمقارنة بين البدائل المختلفة لاتخاذ القرارات المناسبة	يستطيع الخريج إعداد تقارير مالية متخصصة وعرضها ومناقشتها.	يستطيع الخريج التعامل مع الأزمات المالية والمصرفية.
N	Valid	192	192	192	192	192	192
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.25
Median		1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية spss.

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي الإجمالي والانحراف المعياري لإجمالي العبارات

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
2الفرضية	192	1.0894	.20098	.01450

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية spss.

جدول رقم (6): اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Test						
	Test Value = 4					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
2الفرضية	-200.667-	191	.000	-2.91059-	-2.9392-	-2.8820-

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية spss.

يتضح من الجدول رقم (5) انخفاض المتوسط الحسابي لإجمالي مهارات المعارف والفهم للعينة المدروسة عن المستوى المطلوب /4/.

وبما أن مستوى المعنوية المحسوب (0.00) هو أصغر من مستوى المعنوية المستخدم (0.05) كما هو موضح في الجدول رقم (6)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

وبناء على ما سبق يتم رفض فرضية العدم الأساسية القائلة بأنه: "لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات التي يتمتع بها خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين المهارات التي يحتاجها أرباب العمل في السوق المحلي"، ونقبل الفرضية البديلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

في إطار الاعتماد على الخطة الوطنية لتطوير برامج التعليم العالي ومناهجه (بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية) في قطاع العلوم الاقتصادية والإدارية في الجمهورية العربية السورية، ومن خلال الدراسة الميدانية فقد تم التوصل إلى ما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة بين مهارات المعارف والفهم التي يتمتع بها خريجو برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين مهارات المعارف والفهم التي يحتاجها سوق العمل المحلي.

2. توجد فروق ذات دلالة بين المهارات المهنية والعملية التي يتمتع بها خريجو برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين المهارات المهنية والعملية التي يحتاجها سوق العمل المحلي.

3. توجد فروق ذات دلالة بين المهارات التي يتمتع بها خريجي برنامج المصارف والتمويل من كلية الاقتصاد في جامعة تشرين وبين المهارات التي يحتاجها أرباب العمل في السوق المحلي. وبالتالي هذا يعني أن هناك عدم مواءمة في مدخلات وعمليات النظام التعليمي المطبق في الجامعة محل الدراسة وبين احتياجات سوق العمل.

4. إن الخطة الإستراتيجية التي تبنتها وزارة التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية منذ عام 2005 لبناء نظام الجودة لديها وتحسين جودة وكفاءة العملية التدريسية ومستوى الخريجين والمبينة في الشكل رقم (2) لا تزال غير مطبقة بشكل فعال.

لذلك وبناءً على الخطة الإستراتيجية التي تبنتها وزارة التعليم العالي، يمكن صياغة توصيات البحث على الشكل التالي:

أولا: فيما يتعلق بمدخلات نظام الجودة المطبق في مؤسسات التعليم العالي السورية والتي يمكن تحديدها ب:

1. الطلبة: وفي هذا المجال لا بد من مراعاة مسألتين في غاية الأهمية:

الأولى: يعتبر طلاب مرحلة التعليم ما قبل الجامعي مدخلات للتعليم العالي لذلك يجب التنسيق مع وزارة التربية للعمل على تحسين نوعية مخرجاتها وذلك من خلال تطبيق نظام متكامل لضمان الجودة.

الثانية: العمل على تقويم سياسات القبول للتعليم الجامعي بحيث يكون الهدف هو باتجاه انتقاء الطلبة وفقا لمؤهلات مدروسة ووفقا لاحتياجات سوق العمل.

2. الهيئة التعليمية: هناك مجموعة من العوامل ساهمت في انخفاض كفاية الهيئة التعليمية يجب الاهتمام بها ومحاولة معالجتها من أهمها:

- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في بعض الأحيان لهذه الفئة.
- الأعباء التدريسية الكبيرة.
- عدم خضوع غالبية أعضاء الهيئة التعليمية في التخصصات غير التربوية لأي دورة تدريبية لرفع مهاراتهم المهنية وخاصة في الجوانب التربوية، مما ينعكس سلبا على أدائهم الوظيفي ومن ثم على العملية التعليمية بكاملها. إضافة لضعف الاهتمام بالتطوير المهني ورفع الأداء التدريسي لأعضاء الهيئة التعليمية.

3. إدارة التعليم العالي، حيث يجب العمل على تطويرها وذلك بالاعتماد على ما يلي:

- دعم اللامركزية وتوسيع مجال المرونة في الأعمال الإدارية والعلمية.
- دعم المساءلة والحكم الرشيد.
- تفعيل مشاركة الهيئة التعليمية والطلبة في اتخاذ القرارات.

4. تمويل التعليم العالي، حيث يجب العمل على ما يلي:

- ضمان استمرارية التمويل وذلك عن طريق توظيف الموارد العامة اللازمة وتنويع مصادر التمويل الرسمي وغير الرسمي.
- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بتشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي والخدمات الجامعية للطلبة.
- تنويع مصادر التمويل بتطوير سبل مشاركة المنتفعين في كلفة التعليم دون المساس بالأهداف الاجتماعية.

5. توفير البنية التحتية الكافية والملائمة من وسائل تدريسية ومعامل وورش ومختبرات.

ثانيا: فيما يتعلق بعمليات نظام الجودة المطبق في مؤسسات التعليم العالي السورية والتي تعتبر التحدي الأكبر، حيث يجب العمل على:

1. تطوير المناهج لتمكين الخريج من امتلاك المعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل يناسب قدراته وتوجهاته، وكذلك تطوير الوسائل اللازمة لتحديث معارفه ومهاراته السلوكية باستمرار، تطويرا يؤهله للقيام بوظائف جديدة، وللقيام بمهام مختلفة في الوظائف والمهن السائدة نظرا لطبيعة تغيرها في هذا العصر وتجددها، حيث يجب

العمل على تغيير المناهج المطبقة والتي يقع على عاتقها توفير كل المهارات المطلوبة من المعارف والفهم والمهارات المهنية والعملية وخاصة فيما يتعلق ببرنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد في جامعة تشرين.

2. تفعيل الجانب الميداني والتدريبي في كل من الكليات والمعاهد التعليمية وإمكانيات تطبيقها لتمكين الطالب من امتلاك المهارات التي يحتاجها عند الدخول الى سوق العمل وخاصة فيما يتعلق ببرنامج المصارف والتمويل في كلية الاقتصاد الذي يعتبر سوق دمشق للأوراق المالية هو ميدانه العملي والذي يعتبر من الصعوبة العمل به فور التخرج إن لم يكن الخريج قد تم تدريبه أثناء دراسته الجامعية.

المراجع:

1. عبد الواحد، محمد نجيب. التقرير الوطني للتعليم العالي في سورية 2009. وزارة التعليم العالي السورية، 2009، ص3.
2. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، القاهرة، 2008، ص29.
3. السيد، ياسر محمد، تحديث معايير جودة التعليم العالي وأثره في تطوير أنمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي، المؤتمر العربي الدولي الثاني حول: "ضمان جودة التعليم العالي في الوطن العربي" الجامعة الخليجية/ مملكة البحرين، 4-5 أبريل 2012.
4. فضيلة، عاقلي، ضمان جودة التعليم العالي العربي وبعض التجارب العالمية الناجحة، المؤتمر العربي الدولي الثاني حول: "ضمان جودة التعليم العالي في الوطن العربي" الجامعة الخليجية/ مملكة البحرين، 4-5 أبريل 2012.
5. حسون، عباس، بناء المعايير المحلية لضمان جودة الأداء وتوزينها لأنشطة التعليم وفق متطلبات برامج الاعتماد الأكاديمي في جامعة بابل، المؤتمر العربي الدولي الثاني حول: "ضمان جودة التعليم العالي في الوطن العربي" الجامعة الخليجية/ مملكة البحرين، 4-5 أبريل 2012.
6. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2005، ص13.
7. الخطة الوطنية لتطوير برامج ومناهج التعليم العالي، المرحلة الأولى: بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، آذار 2010، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، ص22.
8. مرجع سابق، ص22.
9. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2005، ص21.
10. الخطة الوطنية لتطوير برامج ومناهج التعليم العالي، المرحلة الأولى: بناء المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية، آذار 2010، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، ص23.
11. اللجنة العليا للجودة والاعتمادية، دليل التقويم الذاتي في الجامعات السورية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، 2005، ص2.
12. الخطة الوطنية لتطوير برامج ومناهج التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، مديرية التقويم والاعتماد، 2011.

13. مرجع سابق.
14. مرجع سابق.
15. قواعد الاعتماد العلمي وشروط منحه وإلغائه في الجامعات الخاصة، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، مديرية المؤسسات التعليمية الخاصة، 2008.
16. عبد الواحد، محمد نجيب. التقرير الوطني للتعليم العالي في سورية 2009. وزارة التعليم العالي السورية، 2009، ص35.
17. الخطة الوطنية لتطوير برامج ومناهج التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، مديرية التقويم والاعتماد، 2011.

البريد الالكتروني:
traboulsiesh@hotmail.com